

قضية اليوم

مرافق ريفي «يرقي» الضباط!

عملياً، تمكّن مرافق الوزير أشرف ريفي من «ترقية» 166 نقيباً في قوى الأمن الداخلي «بالجملة» ومن دون استثناءات، بعدما لوّح الوزير بعدم توقيع جدول الترقيات إن لم يتضمّن اسم مرافقه الذي ارتبط بما عرف نهاية 2014 بـ «فضيحة المازوت»



هدد ريفي بعدم توقيع جدول الترقيات إذا لم يتضمّن اسم مرافقه (هيلم الموسوي)

الأسبوع الماضي، التأم مجلس قيادة قوى الأمن الداخلي لإنجاز مراسم جداول ترقيات الضباط. وقد جرت العادة عرفاً في المديرية أن يُستثنى الضباط الذين يتضمّن سجلهم العسكري عقوبات مسلكية بالحبس عشرين يوماً أو أكثر من الترقية. بناءً عليه، علمت «الأخبار»، أن قائد وحدة الخدمات الاجتماعية العميد غابي الخوري اقترح أن يستثنى من الترقية النقيب محمد الرفاعي، المرافق الشخصي لوزير العدل اللواء أشرف ريفي، لاقتران اسمه بما عرف بـ «فضيحة المازوت».

وتعود القصة إلى نهاية عام 2014 عندما أوقف صاحب «شركة الصحراء للمحروقات»، علي ح.، الذي كان يبيع المحروقات للمديرية. وبالتحقيق معه اعترف بأنه كان يتلاعب بالعدادات، ويسلم كمية من المحروقات أقل

فتح بازار الاسماء المرشحة لخلافة قائد جهاز امن السفارات بعد تقاعده

مما يتقاضى ثمناً لها. وتحدّث عن موظفين وضباط يساعده على الغش، لقاء مبالغ مالية «يهديهم» إياها. ومن بين هؤلاء النقيب الرفاعي، المرافق الشخصي لريفّي (في الأمن الداخلي وفي وزارة العدل) وكاتم الكثير من أسرارهم. وقد ادعى الموقوف أنه دفع «هدية» للرفاعي، هي عبارة عن مبلغ 170 مليون ليرة. وبعدما استمع المحققون إلى إفادة الأخير، نفى ادعاء المورّد. كذلك قال علي ح. إنه دفع مبالغ طائلة لرئيس المكتب الإداري في مصلحة الآليات المقدم أسامة بدران الذي نفى بدوره ادعاءات المشتبه فيه.

وبحسب مسؤولين أمنيين معنيين بالملف، فإن شخصيات وزارية وعلمية وأمنية سعت يومها إلى إحباط التحقيق. وحصر الشبهة بصاحب الشركة المورّدة، وعلى أساس عدم وجود دليل يُثبت حصول أي من الضابطين على رشي من المورّد، جرى العمل وفق قاعدة أن إفادة المشتبه فيه أضعف من إفادة الضابط. وبذلك، أمر النائب العام المالي بترك الرفاعي

بمسند إقامة، وبترك بدران رهن التحقيق، أي إطلاق سراح كل منهما، وبقي صاحب المؤسسة موقوفاً يومها بقرار قضائي. وفيما نقل بدران «تاديبياً» من مركزه للخدمة في «الفوج السيار الثالث»، لم يجر المتش بالرفاعي، ولا مسالة وزير العدل، الذي يُعتبر في لبنان، بالعرف لا بالقانون، رأس النيابات العامة التي تحقّق في الملف. وبالعودة إلى اجتماع مجلس القيادة،

وعن سبب عدم رفض الضباط طلب وزير الوصاية، خصوصاً أن ريفي كان سيجد حرجاً في الوقوف في وجه مئات النقباء المستحقين للترقية، قالت المصادر إن بعض ضباط القيادة تذرّعوا بموقف وزير العدل ودخلوا في بازار لإمرار ضباط من «حصصهم» الخلفية لا ينامون دائماً في مواقعهم المعروفة، وأحياناً ينتقلون للنوم في حرج مجاور.

لغت إليه أيضاً معلق القناة العاشرة بالقول إنهم في إسرائيل يتعاملون بجدية مع ما أعلنه نصرالله، مشيراً إلى أن قوات الجيش الإسرائيلي مستعدة على الحدود اللبنانية والجولان وتغيّر روتينها، وعلى هذه الخلفية لا ينامون دائماً في مواقعهم المعروفة، وأحياناً ينتقلون للنوم في حرج مجاور. إلى ذلك، شدد بن ديفيد على أنه في كل مستويات قيادة المنطقة الشمالية، هناك إدراك بأن رد حزب الله سيأتي، وكما يبدو خلال أيام أو خلال الأسابيع المقبلة.

في سياق آخر، فتحت إحالة قائد جهاز أمن السفارات الحالي العميد نبيل مظلوم إلى التقاعد في 23 من الشهر المقبل الباب أمام بازار خلافته. ورغم أنّ لألحة الضباط المرشحين لخلافته تطول، إلا أن القرار لم يرس بعد على اسم محدد بوصفه الأوفر حظاً. وفي هذا السياق، يبرز من الأسماء العمداء محمود العنان وعدنان الشيخ علي ووليد جوهر وخليل الضيقة

جنود العدو ينامون خارج مواقعهم وفي الأجرار

علي حيدر

بعدما دخلت إسرائيل مرحلة انتظار ردّ حزب الله، دخلت القيادة الإسرائيلية مرحلة من التوتر بعد خيبة كل رهاناتها على المفعول الردعي لكل رسائل التحذير والتهديد التي وجهتها عبر وسائل وقنوات متعددة. وعلى وقع الخطاب الأخير للأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله، قام رئيس أركان جيش العدو غادي ايزنكوت، ومعه قائد المنطقة الشمالية اللواء افيف كوخافي، وقائد فرقة «هيشان» في الجولان العميد

بنيف عشور، وقائد فرقة الجليل العميد امير برعام، بجولة ميدانية. وشملت الجولة عدداً من نقاط المراقبة على الحدود مع لبنان وسوريا، وتابعوا عن كثب التحديات الناجمة عن الحرب الداخلية في سوريا، إضافة إلى التدريبات في فرقة الشؤون وفي الاطار نفسه، رأى معلق الشؤون العسكرية في القناة العاشرة، الون بن ديفيد، أن إسرائيل في «مرحلة انتظار، وما نشاهده في الايام الاخيرة هو نتيجة حالة استنفار تسود الجيش». ولفت إلى وجود حالة توتر بفعل التسليم بحقيقة أن

حزب الله ألزم نفسه بالرد على اغتيال الشهيد سمير القنطار. وأكد أنهم في إسرائيل ينصتون جيداً لكلمات الأمين العام لحزب الله ويأخذونها بمنتهى الجدية. ولفت إلى أن حزب الله يبحث عن ردّ مدروس يشكل رداً على اغتيال القنطار، ولا يؤدي إلى نشوب حرب. وتوقف بن ديفيد عند حرص ايزنكوت ومنتياهو على الرد على الأمين العام لحزب الله، ما يعكس مستوى الجدية التي تعاملت بها المستويات السياسية والعسكرية والاستخبارية مع المواقف الأخيرة التي أعلنها السيد نصرالله. وهو ما

في السياق نفسه، ذكر موقع «واللا» الإخباري أن الجهات الأمنية في إسرائيل تستعد لإمكان أن يحاول حزب الله تنفيذ عملية ضد الجنود الاسرائيليين على طول الحدود الشمالية. ونقل الموقع عن مصدر أمني رفيع قوله «أنا لا أستطيع أن أبقي غير مبال بعد ما قاله نصرالله. أنا أريد أن أبقي حكيماً». وأوضح المصدر أن الجيش الإسرائيلي مستعد لكل التطورات على الحدود السورية، بعدما أعلن الأمين العام لحزب الله أن الانتقام أت من البحر حتى حدود الجولان.